جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

تعويض الأضرار الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي

(دراسة مقارنة)

رسالة تقدمت بها الطالبة

هبة لطيف راضي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف

أ.د حسن حنتوش رشيد الحسناوي

٢٠٢٦م ١٤٤٧هـ

ٱ ب پ پ

چ ئ و ئ و ئ ۇ ئ ۇ ئ ۆ ئ ۆ ئ ۈ ئ ۈ ئ ې ئ ې ئ ى ئ ى ئ د ى چ

صَدَقَ اللهُ العَلِيّ العَظيمْ

سورة الاسراء: الآية ٨٥

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم صالح الأعمال، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

إلى نبينا وحبيبنا وشفيعنا محمد وآل بيته ...

نبيّ الرحمة والهداية، الذي ارتبطت رسالته بإعلاء شأن العلم والإسلام.

إلى والديَّ العزيزين...

قدوتي الأولى، ونبراسي الذي ينبر دربي،ومن كانا لهم الأثر الكبير توجيهاً وتذليلاً للصعاب، ودعاءً لا ينقطع.

إلى إخي وأخواتي...

لدعمهم وتشجيعهم الدائم.

إلى أساتذتي الأفاضل...

الذين مهدوا لنا طريق العلم، واضاءوا بعلمهم دروبنا .

إليكم جميعاً أُهدي ثمرة هذا الجهد، ساعيةً أن يكون علماً نافعاً ومقبولاً.

الباحثة

الشكر والعرفان

الحمدُ للهِ على جزيل إحسانه وتمامٍ نعمته، حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه، وأشكره لما منَّ علي بتمام الإحسان ووضوح البيان، وفاءً لأهل الفضل واعترافاً بما يقتضيه أدبُ العلم أتقدّم بخالص الإمتنان لكلّ من أسهم بالنصح والتوجيه وبذل من وقته وجهده بما كان له أثرٌ مباشر في إنجاز هذه الرسالة، وأخصُّ بالشكر أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور حسن حنتوش رشيد الحسناوي لما تفضّل به من توجيهاتٍ علمية رصينة وملاحظاتٍ دقيقة ومتابعةٍ مستمرة إذ كان في إشرافه مثالاً لتواضع العلماء وسموّ أخلاقهم وعطاء الإباء، إذ لم يدّخر علماً ولا وقتاً وكان له بالغ الأثر في تقويم العمل وتحسينه وأسأل الله أن أكون قد وُفِّقت في تقديم هذه الرسالة بما يليق بجهوده، ويعبّر عن جزءٍ يسيرٍ من فضله.

واتقدم بأسمى معاني الشكر والإمتنان إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا متمثلة بعميد المعهد المحترم ومعاونيه العلمي والإداري، واشكر الدكتور أمير صلاح الأعرجي لتفضله بمتابعة كتابة الرسالة، وأيضا اساتذتي في قسم القانون لما بذلوه من جهد علمي خلال دراستي في السنة التحضيرية متمنية لهم دوام التوفيق، وأن يمن الله عليهم بالخير والبركة .

وختاماً أقدم شكري الجليل لكلّ من قدم لي المساعدة من موظفي مكتبة العلمين العامة، ومكتبة المعهد القضائي، ومكتبة جامعة بغداد ، ومكتبة جامعة النهرين فجزاهم الله خير الجزاء.

الباحثة

الملخص

أضحت تقنيات الذكاء الاصطناعي واقعاً ملازما للحياة اليومية، ولم يعد استخدامها مقصورا على نطاقٍ محدود بل امتد إلى الأفراد والمؤسسات على السواء وتنوعت تطبيقاته في الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الشخصية كالتسوق والقيادة الذاتية وغيرها، وإزاء ما تحققه هذه التقنيات من مزايا عملية واضحة فإنها تفرز في المقابل تحديات قانونية تتصدرها مسألة تحديد المسؤولية عند وقوع ضرر يصيب المستخدمين أو الغير، ولاسيما في ضوء تعقيد بعض الأنظمة الذكية وما تتمتع به من قدرة على إنتاج قرارات بصورة شبه مستقلة، بما يثير التساؤل حول مدى كفاية قواعد المسؤولية المدنية بشقّيها العقدي والتقصيري في استيعاب هذه الوقائع وتوفير حماية تعويضية فعّالة.

وانطلاقا من ذلك، تتجه هذه الرسالة إلى تناول الإطار المفاهيمي والقانوني للذكاء الاصطناعي وبيان تكييفه القانوني، والوقوف على حدود إسناد المسؤولية عنه عند تحقق الضرر وصولاً إلى تحديد الجهة الملزمة بالتعويض وفق معايير منضبطة.

وتتناول الرسالة الجوانب العملية المرتبطة بإسناد التعويض في أضرار الذكاء الاصطناعي، ولا سيما في ظلّ تعدد الأطراف المتداخلة في تصميم الأنظمة الذكية وبرمجتها وإنتاجها وتشغيلها وتحديثها، وما يثيره ذلك من صعوبات في تعيين مصدر الضرر وتحديد المسؤول الملزم بالتعويض، وتُبين الرسالة أن القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية قد لا تحقق في بعض الحالات حماية تعويضية فعّالة ولاسيما عند تعذر إثبات الخطأ أو صعوبة تحديد العلاقة السببية أو عدم وضوح المسؤول على وجه الدقة وانطلاقا من ذلك، تركز الرسالة على البحث في آليات داعمة لضمان الوصول إلى تعويض عادل وفعّال وفي مقدمتها التأمين بوصفه وسيلة عملية لتغطية مخاطر الأضرار الناجمة عن تشغيل الأنظمة الذكية ولا سيما في التطبيقات ذات الخطورة العالية، بما يضمن سرعة جبر الضرر ويحدّ من آثار إعسار المسؤول أو تعذر الوصول إليه والى جانب التأمين، تبرز الرسالة أهمية صناديق الضمان كآلية تكميلية تتدخل عند قصور التغطية التأمينية أو غيابها أو تعذر تحديد المسؤول، بما يمنع ترك المضرور دون تعويض وينسجم مع التطورات التقنية.

المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
مقدمة	١-٩
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي	١٠-١٢٩
المبحث الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي	١٣-٥٩
المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي	١٤-٣٤
الفرع الأول: التعريف بالذكاء الاصطناعي وخصائصه	١٥-٣٠
الفرع الثاني: تمييز الذكاء الاصطناعي عما يشتبه به من مصطلحات	٣٠-٣٤
المطلب الثاني: انواع وكيانات الذكاء الاصطناعي	٣٥-٥٩
الفرع الأول: أنواع الذكاء الاصطناعي	٣٥-٤٣
الفرع الثاني: الكيانات التقنية للذكاء الاصطناعي ذات التجسيد المادي	٤٣-٥٩
المبحث الثاني: المركز القانوني للذكاء الاصطناعي	٦٠-١٢٩
المطلب الأول: الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي	٦٠-٨٤
الفرع الأول: مفهوم الشخصية القانونية	٦١-٧٠
الفرع الثاني: مدى تمتع الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية	٧٠-٨٤
المطلب الثاني: الأساس القانوني للمسؤولية الناشئة عن اضرار الذكاء الاصطناعي	٨٤-١٢٩
الفرع الأول: الخطأ أساس مسؤولية الذكاء الاصطناعي	٨٥-١٠٢
الفرع الثاني: الضرر أساس المسؤولية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي	١٠٢-١٢٩
الفصل الثاني: حكم تحقق المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي	١٣٠-٢٥٥
المبحث الأول: التعويض عن الاضرار الناجمة للذكاء الاصطناعي	١٣٢-٢٠٥
المطلب الأول: مفهوم التعويض عن المسؤولية المدنية لاضرار الذكاء الاصطناعي وجهة تقديره	١٣٣-١٦٣
الفرع الأول: تعريف التعويض في مجال اضرار الذكاء الاصطناعي ونطاقه	١٣٤-١٤٩
الفرع الثاني: التعويض القضائي	١٤٩-١٦٣

المطلب الثاني: الآليات المبتكرة للتعويض عن اضرار الذكاء الاصطناعي (التعويض التلقائي)	١٦٣-٢٠٥
الفرع الأول: التعويض التأميني	١٦٤-١٨٦
الفرع الثاني: فاعلية صناديق الضمان في جبر اضرار الذكاء الاصطناعي	١٨٧-٢٠٥
المبحث الثاني: آلية تعديل المسؤولية المدنية وسبل التخلص منها	٢٠٦-٢٥٥
المطلب الأول: اتفاقات تعديل المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي	٢٠٧-٢٣٠
الفرع الأول: الاتفاق على الاعفاء من المسؤولية المدنية عن اضرار الذكاء الاصطناعي	٢٠٨-٢١٩
الفرع الثاني: الاتفاق على تشديد المسؤولية المدنية عن اضرار الذكاء الاصطناعي	٢١٩-٢٣٠
المطلب الثاني: وسائل دفع المسؤولية الناشئة عن اضرار الذكاء الاصطناعي	٢٣١-٢٥٥
الفرع الأول: وسائل دفع مسؤولية الذكاء الاصطناعي وفق القواعد العامة	٢٣٢-٢٤٦
الفرع الثاني: وسائل دفع مسؤولية الذكاء وفق نظرية المنتجات المعيبة	٢٤٦-٢٥٥
الخاتمة	٢٥٦-٢٦١
المصادر	٢٦٢-٢٨٣
الملخص باللغة الإنكليزية	a-c

مقدمة

مقدمة

الحمد لله ربَّ العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على حبيبنا وشفيعنا المصطفى محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين... .

أولا: التعريف بموضوع البحث

يُعد الذكاء الاصطناعي من أبرز الإنجازات التقنية التي نشأت في سياق الثورة التكنولوجية المعاصرة، إذ تجاوز كونه مجرد مفهوم نظري أو خيال علمي ليصبح واقعا قائما بقوة في العديد من المجالات الحيوية، فقد شهدت السنوات الأخيرة تقدما غير مسبوق في إمكانيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المتنوعة ممّا جعله يشكل أحد الركائز الأساسية للبنية التكنولوجية الحديثة، وقد تداخلت هذه التطبيقات مع العديد من القطاعات المهمة مثل الطب، القانون، الدفاع، والنقل، وغيرها من المجالات التي أصبحت تعتمد بشكل متزايد على الذكاء الاصطناعي لتحسين الأداء وتعزيز الكفاءة.

وأدى التغلغل الواسع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في جوانب الحياة اليومية إلى ضرورة دراسة التأثيرات الجذرية التي أحدثتها الثورة الرقمية على الأسس القانونية إذ أصبحت هذه التقنيات جزءا لا يتجزأ من واقعنا المعاصر، بما يجعلها تؤثر بصورة مباشرة في العلاقات القانونية، ولم تعد التطبيقات الذكية مقتصرة على المهام التي كانت تتطلب في السابق قدرات بشرية، بل تعدتها إلى مهام معقدة مثل التفكير والإدراك وحل المشكلات عبر التعلم من الأخطاء والتجارب السابقة.

ومن ناحية أخرى، يشهد العصر الحالي تطورا غير مسبوق في مجال الروبوتات الذكية التي تُعد من أبرز الابتكارات التكنولوجية في القرن الحادي والعشرين، إذ غدت بما تمتلكه من قدرات ذكية متطورة قادرة على تعديل المفاهيم القانونية التقليدية كونها تدخل في علاقات قانونية، وتُبرم التصرفات القانونية، وقد تنفذ أعمالا قد تكون غير مشروعة بطريقة تحاكي سلوك الإنسان، معتمدة على الذكاء الاصطناعي الذي قد يكون بعيدا عن التحكّم البشري المباشر، ويُعد الذكاء الاصطناعي كذلك أحد أبرز وأخطر مخرجات الثورة الصناعية الرابعة في عصر الرقمنة، وقد نتج عنه العديد من التطبيقات الذكية التي غيّرت جوانب متعددة من الحياة البشرية، وأسهمت في تحسين جودة الحياة عن طريق هندسة الآلات الذكية القادرة على تقليد أسلوب التفكير البشري،

بما مكّنها من اكتساب المعلومات وتحليل البيانات واستخلاص العلاقات بينها، ومن ثم اتخاذ قرارات سليمة وتنفيذ ردود فعل مناسبة للمواقف المختلفة بكفاءة عالية.

ورغم المزايا الكبيرة التي تقدمها تقنيات الذكاء الاصطناعي، فإن استخدامها قد يؤدي إلى حدوث أضرار نتيجة الأخطاء التي قد تقع في هذه التطبيقات، وهو ما يبرز معه التحدي القانوني في مواجهة تلك الأضرار باستخدام القواعد التقليدية التي تنظم المسؤولية المدنية، ولاسيما وأن طبيعة القرارات الذاتية التي تتخذها هذه الأنظمة دون تلقي أوامر بشرية تعقّد عملية تحديد المسؤولية، مثلما أن المستوى المتقدم من الذكاء الذي وصلت إليه بعض التطبيقات جعل من الصعب أحيانا التحكم فيها أو تجنب الأضرار التي قد تنتج عنها، بما جعل استخدام هذه التقنيات بحد ذاته مصدرا للمخاطر رغم الفوائد العملية الكبيرة التي توفرها، ويزداد الأمر تعقيدا عند محاولة تحديد مصدر الضرر هل هو خلل في التطبيق نفسه، أو نتيجة تعلمه من البيئة التي يعمل فيها، أو بسبب أخطاء في البرمجة أو التصنيع، أو لعوامل أخرى غير محددة وهو ما يستدعي البحث عن أساس قانوني يمكن الرجوع إليه لتحميل المسؤولية وتحديد الجهة أو الشخص المسؤول قانونا عن التعويض؟

ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى تطوير إطار قانوني مرن قادر على مواكبة التطورات السريعة في مجال الذكاء الاصطناعي، بما يضمن إسناد المسؤولية إلى الجهة المناسبة ويحقق العدالة للمتضررين ،ويُعد التعويض عن الأضرار الناجمة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي الخطوة التالية في إطار المسؤولية المدنية المتعلقة بهذه الأضرار،إذ يحق للمضرور المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به وفي هذا السياق، يقرّ المشرّع للأفراد حق اللجوء إلى القضاء لحماية حقوقهم ومصالحهم، وبناءً عليه يحق للمضرور الذي تعرض لأضرار نتيجة استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي المطالبة بالتعويض.

ومع أن المسؤولية المدنية وما يرتبط بها من قضايا تظل مجالا خصبا للدراسات القانونية، وقد تزايدت النصوص القانونية وتطور الاجتهاد القضائي في مواجهة الأنشطة ذات الطبيعة الخطرة، إلا أن المسؤولية المدنية قد تعجز في بعض الحالات عن تحقيق الهدف التعويضي، ممّا يترك ضحايا أضرار الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات أمام صعوبة الحصول على التعويض وفي هذا السياق برزت فكرة التأمين على أنظمة الذكاء الاصطناعي كحل عملي للتخفيف من آثار الأضرار، بوصفه وسيلة فعّالة للتقليل من المخاطر الناجمة عن

تقصير أو إهمال الأفراد أو الغير وإلى جانب التأمين، ظهرت فكرة صناديق الضمان لتعزيز حق المتضرر في التعويض وتوفير حماية أكبر، ولاسيما في الحالات التي يكون فيها الضمان المالي المقدّم من التأمين غير كافٍ، بعد أن كشف التطبيق عن قصور في آلية التأمين وعدم استجابتها لتطلعات المضرورين، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل الأسس القانونية للمسؤولية عن الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي وتحديد المسؤولين عن تعويضها، في ضوء التطورات التكنولوجية المتسارعة، وبما يضمن تحقيق العدالة وتعويض الأضرار الناجمة عن هذه التقنيات.

ثانيا: أهمية البحث

تبرز الاهمية بشكل واضح في ظل الانفتاح العالمي الذي شهدته البشرية في استخدام هذه التطبيقات في مختلف المجالات، فقد أصبحت الأنظمة والآلات الذكية جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، إذ تُستخدم في إجراء العمليات الجراحية، تنفيذ العمليات المصرفية، إبرام العقود الذكية، وأيضا في العديد من الصناعات الذكية وفي ظلّ هذا الاستخدام المتزايد والمتنوع يُصبح من الضروري وجود تنظيم قانوني وأخلاقي يحدد كيفية استخدام هذه التقنيات بشكل آمن وفعال من أجل تجنب المخاطر التي قد تنجم عن الاعتماد المفرط عليها **وترتكز الاهمية على قصور التشريعات وافتقاره الى قواعد واضحة تحكم التعويض عن الاضرار الناجمة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي ، بعبارة اخرى عدم كفاية القواعد العامة في تقرير التعويض**

وتتجلى أهمية هذا البحث في ضرورة التعامل مع التحديات التي تطرأ نتيجة استقلالية هذه التقنيات عن سيطرة الإنسان، ممّا يستدعي تطوير تشريعات قانونية تتناسب مع هذا الواقع الجديد، ولقد دفع ذلك مصممي ومستخدمي هذه التقنيات إلى المطالبة بتحديد المسؤولية القانونية بشكل يضمن تجنب تحميلهم تبعات قرارات وأفعال هذه الأنظمة، ولاسيما في ظلّ تعقيد طبيعة هذه الأنظمة التي أصبحت تعمل بشكل مستقل عن التدخل البشري المباشر.

ومن جهة أخرى، تُظهر القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية قصور في التعامل مع الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي فالتعدد الكبير للأطراف المشاركة في تطوير هذه الأنظمة يجعل من الصعب تحديد المسؤول عن الأضرار الناجمة عنها هذا يبرز الحاجة الملحة لتدخل المشرع لوضع نظام قانوني يتعامل بشكل دقيق مع هذه التكنولوجيا، ويحدد آليات مناسبة

لضمان تعويض المضرورين وحمايتهم من الأضرار المحتملة، مع ضمان عدم تحملهم أعباء مالية إضافية.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية عملية خاصة في ظلّ السعي العالمي نحو تطوير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ففي دول متعددة بما فيها العراق تسعى لتحقيق تقدم في هذا المجال ما يستدعي تحديث التشريعات القانونية لمواكبة هذه التطورات فعلى سبيل المثال، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بإنشاء وزارة للذكاء الاصطناعي في عام ٢٠١٧ لتنفيذ استراتيجياتها والاستفادة من ثورة الذكاء الاصطناعي وفي ظلّ هذا التقدم، أصبح استخدام الروبوتات الذكية المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي أمرا شائعا في مختلف المجالات، إذ أثبتت هذه الروبوتات قدرتها على اتخاذ القرارات والتفاعل مع محيطها وقد وصل هذا التقدم إلى حد تمكين هذه الروبوتات من إجراء عمليات جراحية، ما يعكس التطور الكبير في هذه التكنولوجيا.

وإجمالاً، تبرز أهمية البحث في تقديم إطار قانوني شامل يحمي حقوق الأفراد ويعزز العدالة في التعامل مع التقنيات الحديثة.

ثالثا: هدف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية تقنية الذكاء الاصطناعي مع تقديم إطار مفاهيمي واضح لها فضلا عن إلى السعي لتحديد المسؤول عن الأضرار الناجمة عن هذه التقنية المعقدة، ويركز البحث على دراسة المسؤولية المدنية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، محاولا تقديم حلول قانونية تسهم في تحديد طبيعة هذه المسؤولية ويهدف إلى اقتراح نظام بديل للمسؤولية المدنية التقليدية، مع تحديد الجهة أو الشخص المسؤول عن تعويض الأضرار التي قد تلحق بالمضرور.

تتمثل الغاية الرئيسة لهذه الدراسة في توفير إطار قانوني دقيق يحدد المسؤوليات والحقوق المترتبة على استخدام هذه التقنيات المتطورة، بما يضمن حماية حقوق الأفراد وضمان حصولهم على التعويضات المناسبة،وبناءً على ما اقترحته لجنة القانون المدني الأوروبي بشأن الروبوتات، فإن الدراسة تسعى إلى تقديم حلول تشريعية مبتكرة تعالج التحديات القانونية التي تطرأ مع ازدياد استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات.

رابعا: مشكلة البحث

تتمثل إشكالية هذا البحث في غياب التنظيم القانوني في المنظومة التشريعية العراقية فيما يتعلق بتقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو أمر يتفاقم بسبب تنوع تطبيقات هذه التقنية واختلاف طبيعتها القانونية وأيضا غياب تنظيم أخلاقي شامل يحدد كيفية استخدام النظم الذكية، بدءاً من مرحلة تطويرها وتصميمها، وصولاً إلى تداولها واستخدامها في الأسواق إلى جانب ذلك، يبرز تحدي تحديد المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن هذه النظم والآلات الذكية، ولاسيما في الحالات التي يكون فيها الخطأ ناتجا عن النظام الذكي نفسه وليس عن مشغليه البشر.

وتتمثل المشكلة في مدى امكانية لجوء المتضرر الى قواعد المسؤولية المدنية والتي جاءت بها المبادئ العامة في القانون المدني للمطالبة بالتعويض عن الاضرار الناجمة للذكاء الاصطناعي

وجميع هذه التعقيدات تؤدي إلى صعوبة في تحديد أساس قانوني عادل للمسؤولية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي ما يجعل من الصعب على القضاء العراقي التعامل مع هذه القضايا، فالتنوع الكبير في تطبيقات الذكاء الاصطناعي يعقّد تحديد طبيعة هذه الأنظمة قانونيا، وأن النظام القانوني الحالي للمسؤولية المدنية لا يتضمن آلية واضحة للتعامل مع فكرة منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، ما يعيق إمكانية مساءلته بشكل مباشر أو استيفاء التعويضات من ذمته المالية ومن ثم، تبرز الحاجة الملحة لإعداد تشريعات قانونية جديدة قادرة على مواكبة التطور السريع في هذا المجال وضمان حماية حقوق الأفراد المتضررين.

فضلا عن ذلك صعوبة تحديد المسؤولية القانونية عندما يتداخل الذكاء الاصطناعي مع الأنظمة البشرية مع تزايد استخدام هذه التقنيات في مجالات حيوية، يصبح من الصعب تحديد المسؤول عن الأضرار الناجمة عن قرارات مشتركة بين الإنسان والآلة وهذا يعقد تحديد الشخص المسؤول عن تعويض الاضرار، ما يتطلب تطوير آلية قانونية واضحة لتوزيع المسؤولية وضمان تعويض عادل للمضرورين.

خامسا: التساؤلات البحثية

يعد الذكاء الاصطناعي تقنية حديثة تتجاوز نطاقاتها القانونية لتؤثر على مختلف جوانب المجتمع، ونظرا لأهمية موضوع الدراسة ولغياب اطار قانوني خاص يقضي بالتعويض عن اضرار الذكاء الاصطناعي فانه يثير إشكالية محورية:

هل تكفي القواعد العامة في القانون العراقي والقوانين المقارنة لضمان تعويض عادل عن اضرار الذكاء الاصطناعي أو يحتاج الأمر إلى آليات مبتكرة للتعويض عنها ؟

ولدراسة هذه الإشكالية المحورية والاحاطة بكلّ جوانبها سنحاول الإجابة عن الأسئلة الفرعية التي تفرضها والمتعلقة بها:

١-ما مفهوم الذكاء الاصطناعي؟

٢-ما المركز القانوني للذكاء الاصطناعي؟ وهل تتمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية؟

٣-مَنْ هو المسؤول عن تعويض الاضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي؟ هل هو المبرمج الذي يتولى مهمة برمجة كيانات الذكاء الاصطناعي أو المنتج الذي يمتلك مهارات احترافية في كيفية تعليم الخوارزميات وفهمها أو هو مستخدم هذه التطبيقات ؟

٤-ما احكام التعويض عن الاضرار التي تسببها أنظمة الذكاء الاصطناعي؟

٥-ما هي الاليات المبتكرة لحصول المضرور على التعويض عن الاضرار التي تسببها أنظمة الذكاء الاصطناعي ؟

٦-ما وسائل دفع المسؤولية الناشئة عن اضرار الذكاء الاصطناعي؟ وهل توجد اتفاقات لتعديل المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي؟

سادسا: منهجية البحث

اقتضت طبيعة هذا البحث الإحاطة بجوانبه وتحليل أبعاده والإجابة عن تساؤلاته، لذا اعتمدت الدراسة بصورة متكاملة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن بما ينسجم مع خصوصية الموضوع.

تم بناء هذه الدراسة على المنهج المقارن بوصفه المنهج الأنسب لطبيعة الموضوع إذ جرى تتبّع النصوص القانونية ذات الصلة وتحليلها ثم إجراء المقارنة بينها في القانون المدني العراقي من جهة، وكلٍّ من القانون المدني المصري وقانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة من جهة أخرى، مع الإفادة من القانون المدني الفرنسي في المواضع التي تستدعي المقارنة أو تساعد على إيضاح الحلول القانونية الممكنة، وتم الاستناد-عند الحاجة- إلى بعض مضامين التنظيمات الأوروبية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي الصادرة في فبراير٢٠١٧ ،وقانون الاتحاد الأوروبي لسنة٢٠٢٤ .

وإلى جانب المنهج المقارن، اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تفكيك الإشكالات القانونية المرتبطة بموضوع البحث، ومناقشة ما أثير بشأنها من اتجاهات فقهية وربطها بالنصوص التشريعية متى وُجدت، مع ترجيح ما يحقق الاتساق التشريعي ويخدم غاية الحماية القانونية والتعويض العادل وصولاً إلى نتائج تُبنى على أساس قانوني واضح ومسوّغ علمي متماسك.

ثامنا: الدراسات السابقة

١- خلود طعمة حسن، الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي(دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية القانون، ٢٠٢٥.

تطرقت هذه الرسالة إلى بيان مظاهر إشكالية منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي عن طريق بيان الموقف التشريعي والموقف الفقهي من منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، وتطرقت إلى الأحكام المترتبة لمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي عن طريق بيان اثار منح الشخصية القانونية من حيث الحقوق والواجبات، واختتمت الرسالة بذكر بعض تطبيقات منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي.

٢-مصطفى عمار فياض مهدي، مسؤولية الشركات المنتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا، قسم القانون الخاص، ٢٠٢٥.

عرضت هذه الرسالة إلى بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي عن طريق تعريف الذكاء الاصطناعي وبيان الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، أما الفصل الثاني فقد تعرض إلى مسؤولية الشركات المنتجة على وفق قواعد المسؤولية التقليدية عن طريق بيان مسؤولية الشركات المنتجة على وفق قواعد المسؤولية العقدية وقواعد حماية المستهلك، وتعرضت الرسالة إلى مسؤولية الشركات المنتجة على وفق قواعد المسؤولية التقصيرية، وتعرضت في الفصل الثالث إلى مسؤولية الشركات المنتجة المستحدثة عن طريق بيان ماهية المسؤولية المدنية المستحدثة وأسباب قيام المسؤولية وسبل دفعها

٣-رغد فاضل جاسم، دور الذكاء الاصطناعي في الاثبات القضائي(دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية القانون، ٢٠٢٥.

تعرضت إلى بيان الاطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي في الاثبات القضائي المدني عن طريق بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي، و أحكام استعمال القضاء المدني لتقنية الذكاء الاصطناعي في

الاثبات القضائي، كذلك تطرقت إلى أثر تطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي في أدلة الاثبات المادية، وأثر تطبيقها في أدلة الاثبات المعنوية .

٤-طلال حسين علي الرعود، المسؤولية المدنية عن أضرار مشغلات التكنلوجيا ذات الذكاء الاصطناعي (دراسة مقارنة)،أطروحة دكتوراه، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، ٢٠٢٢.

تطرقت هذه الإطروحة إلى بيان المركز القانوني للروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي عن طريق بيان الطبيعة التقنية للروبوتات الذكية و الطبيعة القانونية للروبوتات الذكية ، وكذلك تطرقت إلى المسؤولية المدنية عن اضرار الروبوتات الذكية ببيان نظرية مسؤولية النائب الإنساني،والمسؤولية المدنية للروبوتات الذكية عن افعالها الضارة.

سابعا: هيكلية البحث

استنادا لما تقدم من موضوع البحث وبيان أهميته والاشكالية المتعلقة به ومنهجية اتبعناها قسمنا موضوع دراستنا "تعويض الاضرار الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي- دراسة مقارنة" على فصلين: الأول بحثنا فيه الاطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي في مبحثين الأول مفهوم الذكاء الاصطناعي، والثاني المركز القانوني للذكاء الاصطناعي، أما الفصل الثاني فبحثنا فيه حكم تحقق المسؤولية المدنية عن اضرار الذكاء الاصطناعي، وقسمناه على مبحثين الأول بحثنا فيه التعويض عن الاضرار الناجمة للذكاء الاصطناعي، والثاني آلية تعديل المسؤولية المدنية وسبل التخلص منها، ونختتم البحث بالنتائج والتوصيات.